وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

مسؤولية الشركات التجارية عن الوظيفة الاجتماعية
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

أسعد ناظم عبد القريشي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا-النجف الأشرف
كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد سامي مرهون المعموري

1444هـ 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة: آية 105)

الإهداء

إلى من وقف بجانبي صفا واحدا طيلة مسيرتي الدراسية .....

عائلتي التي لم تدخر جهدا في مساندتي وتقديم العون والحافز الذي دفعني للوصول إلى ما أنا عليه الآن.....

إلى زوجتي الغالية

ابنتي وقرة عيني(ليان)

حبا ومودة

حفظهم اللّه جميعا

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحا وصلى الله على خير خلقه الذي اصطفاه على العالمين نبينا وسيدنا المبعوث رحمة للعالمين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

اما بعد، اتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى صاحب الخلق والمعرفة والتواضع استاذي ومعلمي الذي لم يبخل علي بعطائه العلمي طوال دراستي في مرحلتي الدراسة الاولية والعليا الاستاذ الدكتور (احمد سامي المعموري)، الذي لطالما كان استاذا واخا وناصحا وموجها وملهما لي في مسيرتي العلمية والذي كان له الأثر الكبير في اتمام متطلبات الرسالة ومتابعته المستمرة طوال مدة كتابة الرسالة فكل التقدير والإحترام له.

إلى اساتذتي الافاضل في معهد العلمين للدراسات العليا الذين لم يدخروا جهدا في تقديم الجهد العلمي طيلة المرحلة التحضيرية .

واتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الدكتور(عامر عبد كريم الذبحاوي) رئيس قسم إدارة الاعمال في الكلية التقنية الادارية/جامعة الفرات الاوسط والدكتور (زكريا يونس أحمد) من جامعة تكريت والدكتور صالح مهدي كحيط لما قدموه من مساعدة في اتمام متطلبات الرسالة.

والشكر موصول إلى ادارة مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة العتبة العلوية المقدسة ومكتبة امانة مسجد الكوفة المعظم والمكتبة المركزية في جامعة الكوفة ومكتبة العتبة الحسينية والعتبة العباسية المقدسة ومكتبة كلية القانون جامعة بابل لتعاونهم معي في الحصول على المصادر والمراجع.

و اتقدم بالشكر والعرفان إلى ادارة محكمة استئناف النجف الاتحادية لتعاونهم معي.

و اتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من وقف معي طيلة فترة كتابة الرسالة، ولو بكلمة أو قدم النصح والتوجيه أو فكرة أو معلومة استفدت منها.

ونسأل الله العلي العظيم أن يديم على الجميع نعمه وأن يوفقنا لما يحب ويرضى أنه سميع مجيب .

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
2	الفصل الأول: مفهوم الوظيفة الاجتماعية للشركات	10
3	المبحث الأول: **التعريف بالوظيفة الاجتماعية للشركات**	11
4	المطلب الاول: ماهية الوظيفة الاجتماعية للشركات	11
5	الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم الوظيفة الاجتماعية للشركات	12
6	الفرع الثاني: تعريف الوظيفة الاجتماعية للشركات	20
7	أولاً: التعريف القانوني للوظيفة الاجتماعية للشركات	20
8	ثانيا: التعريف الاقتصادي للوظيفة الاجتماعية للشركات	23
9	ثالثا: التعريف الدولي للوظيفة الاجتماعية للشركات	27
10	المطلب الثاني: خصائص الوظيفة الاجتماعية للشركات	33
11	الفرع الاول: الخصائص القانونية للوظيفة الاجتماعية للشركات	33
12	الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للوظيفة الاجتماعية للشركات	37
13	المطلب الثالث: أهداف الوظيفة الاجتماعية للشركات	40

14	المبحث الثاني: تمييز الوظيفة الاجتماعية للشركات عما يشتبه بها	45
15	المطلب الأول: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية والمسؤولية القانونية للشركات	45
16	المطلب الثاني: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية والعمل التطوعي	51
17	المطلب الثالث: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية والتنمية المستدامة	55
18	الفصل الثاني: أوجه مسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	59
19	المبحث الاول: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية تجاه المجتمع الداخلي للشركة	60
20	المطلب الاول: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية تجاه افراد الشركة	60
21	المطلب الثاني: المسؤوليـة عن الوظيفة الاجتماعية تجاه العاملين في الشركة	69

22	المبحث الثاني: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع الخارجي للشركة	82
23	المطلب الاول: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية للشركات تجاه المستهلك	83
24	المطلب الثاني: المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية للشركات تجاه البيئة	90
25	الفصل الثالث: التنظيم القانوني لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	101
26	المبحث الاول: الاحكام القانونية لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	102
27	المطلب الأول: الأساس التشريعي لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	102
28	الفرع الأول: الأساس التشريعي للمسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في قوانين الشركات التجارية	103
29	أولاً: اثر المال المخصص من الايرادات في تحقيق الوظيفة الاجتماعية للشركات	103
30	ثانياً: اثر التبرعات في تحقيق الوظيفة الاجتماعية للشركات	106

31	ثالثاً :- اثر الارباح في تحقيق الوظيفة الاجتماعية للشركات	110
32	رابعاً :- احتياطي الشركات واثره في تحقيق الوظيفة الاجتماعية	112
33	الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية في القواعد العامة	115
34	أولاً :- احكام المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في قوانين العمل	115
35	ثانياً:- احكام المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في قوانين حماية البيئة	118
36	ثالثاً:- احكام المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في قوانين حماية المستهلك	121
37	رابعاً:- احكام المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية للشركات في قوانين الضريبة والاستثمار	123
38	المطلب الثاني: الأساس غير التشريعي لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	125
39	الفرع الاول: الأساس العقدي لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	126
40	أولاً :- المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في العقود النفطية	128
41	ثانياً :- المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية في عقود الاتصالات	131

42	الفرع الثاني: الأساس الطوعي لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية	133
43	أولاً :- دافع البعد الاستراتيجي للوظيفة الاجتماعية للشركات	133
44	ثانياً : دوافع السمعة التجارية والتنافس مع الشركات	135
45	ثالثاً :- دافع التحفيزات والاعفاءات الممنوحة للشركات	137
46	المبحث الثاني: جزاء تخلف الشركات عن أداء مسؤوليتها للوظيفة الاجتماعية	139
47	المطلب الأول:- الجزاءات التشريعية عن اخلال الشركات بمسؤوليتها عن الوظيفة الاجتماعية	140
48	الفرع الأول: الجزاء المفروض في قوانين الشركات عن التخلف في أداء الوظيفة الاجتماعية	140
49	الفرع الثاني: جزاء تخلف الشركات عن أداء الوظيفة الاجتماعية في القواعد العامة	145
50	أولاً:- جزاء مخالفة الشركات لقوانين العمل	145
51	ثانياً :- جزاء مخالفة الشركات قوانين حماية مستهلك	150
52	ثالثاً :- جزاء مخالفة الشركات قوانين حماية البيئة	155
53	المطلب الثاني: الجزاءات غير التشريعية عن اخلال الشركات في مسؤوليتها عن الوظيفة الاجتماعية	157
54	الفرع الأول: الجزاء العقدي عن اخلال الشركات في مسؤوليتها	158

	عن الوظيفة الاجتماعية	
55	الفرع الثاني: الجزاء الاجتماعي عن اخلال الشركات في مسؤوليتها عن الوظيفة الاجتماعية	**163**
56	أولاً: الجزاء الذي يفرضه العاملين عن تخلف الشركات عن أداء الوظيفة الاجتماعية	**164**
57	ثانياً :- الجزاء المترتب على سمعة الشركات لتخلف شركات عن الوظيفة الاجتماعية	**164**
58	ثالثاً :- جزاء الاخلال بالوظيفة الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية	**165**
59	رابعاً:- جزاء الاخلال بالوظيفة الاجتماعية على تحقيق الربح	**166**
60	الخاتمة	**168**
61	المصادر والمراجع	**176**

الملخص

ان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث وما تبعها من تطور في نشاط الشركات التجارية واتساع رقعة عملها واحتكاكها المباشر مع المجتمع الذي تعمل فيه وتغير النظرة التي كانت سائدة تجاه الشركات من انها كيان اقتصادي فقط لذا برز مفهوم الوظيفة الإجتماعية للشركات باعتباره مفهوم حديث في الدراسات والبحوث وبدا الاهتمام بدراستها لِما للوظيفة الاجتماعية للشركات من دور كبير في تطور نشاطها والوصول إلى الهدف الاساسي للشركات وهو تحقيق الربح ، حيث ان مسؤولية الشركات التجارية عن الوظيفة الاجتماعية الشركات ذات اثر كبير على نشاطها تجاه المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على الشركات احترام القوانين، والقواعد التنظيمية والعقود التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدي الشركة هذه الوظيفة بشكل يفترض أن تدخل في شراكات وعلاقات مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو توجه اهتمام الشركة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وكذلك احترام حقوق الإنسان سواء كانوا عاملين في هذه الشركات أم مستهلكين وسواء في أنشطتها التشغيلية أم في وضعها لاستراتيجيتها، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان مفهوم الوظيفة الاجتماعية للشركات لما لبيان هذا المفهوم من تأثير كبير لمعرفة مدى أداء الشركات لهذه المسؤولية، وأن التعرف على جوانب هذا المفهوم في الفقه الاقتصادي والقانوني والدولي الأثر الكبير للوصول إلى مدى تحقق مسؤولية الشركات في حالة امتناعها عن أداء الالتزامات والاحكام الناتجة عن هذه المسؤولية ، ، وان لمعرفة صور المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية للشركات واحكام هذه المسؤولية من حيث الاساس القانوني لتبني الشركات لوظيفتها الاجتماعية والجزاء الذي يترتب على هذه الشركات في حالة تخلفها عن أداء هذه الوظيفة وفق مسار منهجي ارست الدراسة فيه مشكلتها، أهميتها، أهدافها، وحدودها، فضلاً عن أسلوب وأدوات الدراسة، وأخيراً أهم القوانين والتشريعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تعديل بعض النصوص التشريعية في قانون الشركات بما ينسجم مع ما لمسؤولية الشركات عن الوظيفة الاجتماعية من أهمية وتأثير مباشر على نشاط الشركات ، وكذلك معالجة النقص التشريعي في موضوع المسؤولية عن الوظيفة الاجتماعية من خلال تعديل قانون الشركات وبعض التشريعات العراقية النافذة.